

العلاقة بين الحركة الطلابية ودوائر/عمادة شؤون الطلبة

اعداد: د. محمد شاهين

عميد شؤون الطلبة

ان العلاقة بين شؤون الطلبة والحركة الطلابية لا بد ان تكون مبنية على اساس واضحة تحت عنوان مصالح الطلبة الحقيقية والعلاقة الايجابية بين الجسم الطلابي وادارة الجامعه بدوائرها واقسامها المختلفة ضمن اطار عام هو المصلحة العامه للجامعة حيث يكون التوافق والانسجام وتقسيم الادوار وادائها متخصصا ومتكاملا، فتكون شؤون الطلبة في هذا النسيج التواصل هي الحلقة التي تصل بين الحركة الطلابية وادارة الجامعة مما يستدعي ان تحوي سلة الانظمة والقوانين المعمول بها في دوائر وعمادات شؤون الطلبة على خليط من انظمة وقوانين ورؤى كل من ادارة الجامعة والحركة الطلابية في نفس الوقت.

فالأنظمة والقوانين في الجامعات الفلسطينية والكليات تنص على حق الطلبة في تأسيس مجلس خاص بهم شريطة ان لا تكون انظمة واهداف هذا المجلس متناقضة بأي شكل مع اهداف الجامعه وقوانينها وانظمتها ولوائحها المعمول بها، ومجلس الطلبة هو الهيئة الطلابية الوحيدة المعترف بها من قبل ادارة الجامعة وتكون دوائر شؤون الطلبة هي الجهة ذات العلاقة المباشرة مع هذه الهيئة الطلابية ومن خلالها يتم التواصل مع الجهات الادارية المختلفة على مستوى المجلس القطري للطلبة، واما على مستوى المجالس المحلية فيتم من خلال التمثيل المحلي لعمادة شؤون الطلبة وعبر ادارة المنطقة التعليمية الى عمادة شؤون الطلبة في طريقها الى الجهات الادارية.

وكما نعلم فان الحركة الطلابية التي يمثلها مجلس الطلبة بشكل رسمي تحوي كتلاً طلابية تعتبر بمثابة الامتداد للحركات السياسية في المجتمع والريف لمجالس الطلبة وكذلك الاندية التخصصية ذات الاهداف الاجتماعية والاكاديمية اضافة الى مجموعات وافراد من الطلبة لهم اهتمامات مغايرة او غير ميسسة او ليس لها مرجعية معروفة ومحددة، كل هذه التركيبية شبة المعقدة للحركة الطلابية والتي لا تنص قوانين الجامعه وانظمتها على كل حيثيات واليات تنظيم العلاقة فيما بينها او لا وبينها وبين الإدارات ثانياً، مما يضع شؤون الطلبة في واقع وضرورة معالجة ما ينجم من قضايا وحالات في هذا المجال من خلال اللوائح والاعراف التي تراكت عبر العلاقة اليومية مع الحركة الطلابية ولعل من الضروري برمجة وتجسيد كل جزئية منها على شكل انظمة وقوانين تراعي مصلحة الجامعة والحركة الطلابية من خلال التواصل المباشر مع ادارة الجامعة وممثلي الحركة الطلابية.

وفيما يتعلق بالقضايا المالية فان مجالات الاحتكاك بين الطلبة والإدارات يمكن حصرها في مجالات: الرسوم الدراسية، المساعدات والقروض المالية، وميزانيات المجالس. ولا بد من وجود اليات وانظمة لهذه المجالات من الاحتكاك ويشترك في وضعها الدائرة المالية، شؤون الطلبة، ومجلس الطلبة مسترشدين بما هو معمول به وما جرت العاده على اعتماده مع اجراء التعديل حين يلزم ذلك او يؤدي الى التحسين في الاداء وتيسير الامور وبما لا يتعارض مع انظمة الرقابة ونظام التعليم العالي من خلال وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ولعل توفير الميزانيات لمؤسسات التعليم العالي لغرض تقديم المنح والمساعدات والقروض المالية للطلبة هي مسؤولية وطنية، على جميع الاطراف المعنية ان تسهم فيها وان تكون لها صفة محلية من خلال صناديق داخل المؤسسة وتشرف عليها المؤسسة بشكل كامل، وصفة مركزية من خلال صناديق مركزية تشرف عليها وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ويشاركها في الاشراف مؤتمر رؤساء الجامعات وجهات خارجية ذات علاقة وداعمة لهذه الصناديق.

اما فيما يتعلق بميزانيات مجالس الطلبة، فان استمرار اقتطاع هذه الميزانيات بكاملها من ميزانية الجامعة الاساسية هي امر بحاجة الى وقفة، حيث ان هذه العلاقة لا تدفع الى الابداع والاجتهاد من الطلبة بينما توفير مصادر دخل متنامية عن طريق مشاريع تتوفر للطلبة الارضية الاولية فيها، كما جرى في مشروع الدعم المماثل الذي اشرفت عليه وزارة التعليم العالي والبحث العلمي واستفادت منه بعض مجالس الطلبة، والذي يدعو بالتاكيد الى اشتراط هذا الامر بوجود البيات للجنة المالية في مجلس الطلبة ومواد محددة في دساتير المجالس تضع الامور المالية تحت المراقبة المباشرة، والتي تحتاج الى استيعاب الطلبة للامر وتفهمهم له بشكل مهني ومسؤول دون شعور بالتدخل في شؤونهم، بل النظر للموضوع من وجهة نظر التكاملية والمسؤولية والاختصاص تحت عنوان المصلحة العامة ومصحة المؤسسة التعليمية.

وتبقى القضايا الاكاديمية التي يجب ان تكون بايدي ذوي الاختصاص والخبرة في المجلس الاكاديمي ضمن الانظمة والقوانين الاكاديمية التي تتصف بنوع من القدسية ان صح التعبير وتحتاج بشكل دوري الى المتابعة والدراسة الاكاديمية والتقييم والتقويم لترتقي بالمؤسسة نحو الافضل لطلبتها ومستواهم الاكاديمي والسمعة للكليات الاكاديمية والمؤسسة بشكل عام، وللطلبة كلمة في هذا المجال تنحصر عند تقديم وجهة نظرهم عبر عمادة شؤون الطلبة التي تتمثل في اللجنة الاكاديمية في كافة مؤسسات التعليم العالي فالعلاقة فيما يخص الامور الاكاديمية قائمة ولكنها تمر عبر عمادة شؤون الطلبة والادارات المعنية بطرح اراءها صلات الطلبة ورؤياهم ليتم مناقشتها من قبل ذوي الاختصاص والخبرة في المجلس الاكاديمي. واخيرا فان النشاطات اللامنهجية تشكل المساحة الواسعة من الاحتكاك والتفاعل بين الحركة الطلابية وادارة الجامعة، وتسهم في خلق جو من التناغم والوفاق والمشاركة غالبا وقد تكون احيانا ارضية للتوتر وعدم الاتفاق، مما يضع دوائر شؤون الطلبة في موقع المسؤولية الكبرى وبالاساس تضع الجميع ومنهم الطلبة امام حقائق لا يجوز تجاوزها، فالنشاطات الطلابية يجب ان تستهدف الطلبة في المؤسسات مما يستدعي تنوعها وتناغمها مع تعريف الطالب وانسانيته بكل جوانبها الثقافية، السياسية، والاجتماعية، وخدمة المجتمع المحلي والاسهام في رقي الجامعة وتقديمها ونشر فلسفتها على كافة الاصعدة والمستويات، واطهار الطالب كقدوة لآبناء مجتمعه.

وهنا لا بد من التأكيد على ان هذه النشاطات هي مصلحة مشتركة للمؤسسة التعليمية وللطلبة حيث انها تسهم في رقي المؤسسة وازدهارها في المجتمع، واما للطالب فهي تضيف لتحصل الطالب بعداً تربوياً وثقافياً واجتماعياً وتصلق مواهبه المختلفة للتزود بكل امكانيات التعلم والتعليم مما يؤدي الى تفاعلهم مع المجتمع بشكل فاعل ومؤثر ومنتج. ولا بد من الاشارة الى ضرورة اخذ ادارات الجامعات بعين الاعتبار كل المتغيرات التي طرأت واستجبت في المجتمع الطلابي ودراساتها والاحساس بها ومحاسنها على كافة الاصعدة، وعلى الطلبة الادراك ان العلاقات مع ادارة الجامعة هي ضمن حدود الاختصاص والمسؤوليات والواجبات المحددة، ويسودها دائما لغة الحوار ومنطق سماع الرأي الآخر والمسؤول في حل أي اشكالية تبرز.

واخيرا فان مساحات التماس والاحتكاك بين شؤون الطلبة ومجالس الطلبة مهما اختلفت وتعددت فانها مساحات وخطوط متواصلة ومتكاملة وليست متقطعة، ضمن علاقته مهنية نابعه من التخصص في العمل واداء الادوار ولتكون الثقة المتبادلة والاحترام هي البوصلة التي تحرك جميع مكونات العملية التعليمية من طلبة وأعضاء هيئة تدريس وموظفين ومسؤولين وادارات.